

آليتا العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال
للدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح

آليتا العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما

المقارنة على تحقيق

عدالة توزيع عائد رأس المال النقدي

إعداد

الدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح (*)

نعرض في هذا الصدد، لنظريتين في تحديد عائد رأس المال النقدي هما:
نظرية الإنتاجية الحدية، ونظرية تكلفة الفرصة البديلة.

فإذا ما بدأنا بنظرية الإنتاجية الحدية في التوزيع فمن المعلوم أن معتمد
هذه النظرية، في نطاق العدالة، أنها تحقق مبدأ أن يحصل رأس المال النقدي
(وكذلك عناصر الإنتاج الأخرى) على قيمة إسهامه في العملية الإنتاجية.
ولكن هل إعمال هذه النظرية، بواقعها في التحليل الاقتصادي، يحقق فعلاً هذا
المبدأ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يقدم الباحث الملاحظات التحليلية التالية:

أولاً: أن القول بأن رأس المال النقدي يحصل على قيمة إنتاجيته الحدية،
قول دقيق غير وينطوي على مغالطات فالإنتاجية التي تتحقق هي
إنتاجية رأس المال العيني/ لا النقدي. صحيح أن رأس المال النقدي
يستخدم في الحصول على رأس المال العيني، ومن ثم فإنه يمكن أن
تنسب إليه إنتاجيته، إلا أن القول بذلك يتغافل عن المخاطر التي
تكتنف قرار تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال عيني ثم تحويله
مرة أخرى إلى رأسمالي نقدي، ومن ذلك مخاطرة احتمال انخفاض قيمة

(*) دكتورة الفلسفة في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة الزقازيق.

رأس المال العيني أو تقادمه الفني، كما يتغافل هذا القول أيضا عن دور يختص باتخاذ هذا القرار، والقرارات التنظيمية الأخرى التي بدونها لن تتحقق إنتاجية رأس المال النقدي (دور المنظم).

ثانياً: من تحليل دالة الإنتاج الكلي هو حسيلة تضافر عناصر إنتاجية، في ظل فن إنتاجي معين، ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية المتصاحبة مع تغير كمية عنصر معين، مع ثبات العناصر الأخرى، هذه الإنتاجية الحدية لا يمكن القول قولاً دقيقاً بأنها ناتجة فقط عن التغير في العنصر الإنتاجي الذي تم تغيير عدد الوحدات المستخدمة منه بوحدة واحدة، ولكن الدقة تتطلب أن نقول أن التغير الذي حدث في الناتج الكلي قد نجم عن التغير في مقدار المستخدم من العنصر الإنتاجي المتغير في إطار تناسب معين بين عناصر الإنتاج.

أى أن الإنتاجية الحدية لا تعكس، في الحقيقة مساهمة العنصر المتغير في الناتج، إنما الندرة النسبية للعنصر في توليفة عناصر الإنتاج. فليست إنتاجية العنصر، إنما ندرته منسوباً إلى غيره من العناصر الأخرى هي التي تحدد الإنتاجية الحدية له^(١).

ثالثاً: أن قيمة الناتج الكلي هي قيمة احتمالية، ومن ثم فإن قيمة الناتج الحدي لكل عنصر مشارك في الناتج الكلي تكون قيمة احتمالية أيضاً. وإن فتحى إذا سلمنا بأن قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال النقدي

(١) راجع "مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي" تصدر عن مركز الاقتصاد الإسلامي بجدة، العدد الأول، المجلد الأول صيف ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - القسم الإنجليزي صفحة ٧.

آليتا العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال
للدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح

تعكس إسهامه في العملية الإنتاجية، فإن هذه القيمة بطبيعتها قيمة احتمالية، لأنها لا تتحقق إلا بعد فترة معينة هي، في الإنتاج، فترة الإنشاء والإنتاج والبيع، ومن ثم فإن هذه القيمة تتعرض بالضرورة لظروف من عدم اليقين.

هكذا فإن نظرية الإنتاجية بواقعها الراهن في التحليل الاقتصادي، كأساس لاحتساب العائد العادل لرأس المال النقدي، قد لا تعكس على نحو دقيق حقيقة إسهام رأس المال في العملية الإنتاجية وتحقيق نتيجتها، ومن ثم يمكن ألا تحقق دواعي عدالة التوزيع^(٢).

كذلك فإن تحليل تكلفة الفرصة البديلة يبين أن عائد رأس المال النقدي في استخداماته البديلة المدرة للعائد هو عائد احتمالي ومشترك بينه وبين التنظيم. فرأس المال في شكله النقدي لا يدر عائداً إنما يستلزم الأمر اتخاذ قرار بتحويل رأس المال النقدي إلى شكل ما من أشكال الاستخدامات الاستثمارية يتيح إمكانية تحقيق عائد له، كما يستلزم الأمر أيضاً اتخاذ

(٢) يختلف محل الاهتمام عندما يتعلق الأمر بعدالة التوزيع عنه عندما يتعلق الأمر باختيار الفن الإنتاجي. فعند اختيار الفن الإنتاجي يكون محل الاهتمام تصاحب تغير معين في الناتج مع تغير معين في مقدار عنصر إنتاجي معين مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية لحدوث التغير في الناتج، كذلك فإن تكلفة كل عنصر إنتاجي تأخذ كمعطى لدى اختيار الفن الإنتاجي. وأما فيما يتعلق بعدالة التوزيع فإن محل الاهتمام يتمثل في تحليل الأسباب الحقيقية لتغير الناتج عند تغير مقدار العنصر الإنتاجي محل الاعتبار بوحدة واحدة، وتحليل طبيعة رأس المال النقدي في الاستخدام المدر للعائد، هل هو عائد احتمالي، أم عائد ثابت يتم تحديده سلفاً.

مجموعة من القرارات المتعلقة بشكل النشاط وحجم الناتج وتوليفة عناصر الإنتاج.. وهذه العملية تتضمن بطبيعتها وجود درجة من عدم اليقين الذى يتلزم مع استخدام رأس المال النقدي استخداما مدرا للعائد ويتضمن فى تحويل رأس المال النقدي إلى أشكال أخرى أقل سيولة ثم إعادته مرة أخرى إلى شكله السائل.

كما يتضمن فى كون نتيجة النشاط الذى يستخدم فيه رأس المال النقدي، بعد تحوله، تتحقق بعد فترة ما، يمكن خلالها أن تتغير الظروف المحيطة بالنشاط محل الاعتبار وعلى نحو لا يمكن التنبؤ به، فضلا عن المخاطر التى يمكن التنبؤ بها.

وذلك يجعل عائد استخدام رأس المال النقدي عائدا احتماليا يستلزم تحقيق تضافر جهود تنظيمية معه.

وهذه هى سمة عائد رأس المال النقدي فى الاستخدام المدر للعائد، وقد وضح ذلك فيما يتعلق بالاستثمار بالمشاركة مع الغير فى مجال الإنتاج، ويمكن أن يتضح أيضا من تحليل الاستثمار المباشر.

فلنفرض أن صاحب رأس المال النقدي إستثمره مباشرة فى إجراء عمليات تجارية، فى هذه الحالة تثور الحاجة إلى اتخاذ إستثمره مباشرة فى إجراء عمليات تجارية، فى هذه الحالة تثور الحاجة إلى اتخاذ قرارات تتعلق بشكل النشاط التجاري وحجمه.... ويتم تحويل رأس المال من شكله النقدي إلى أصول أقل سيولة كالسلع والخدمات.... ولا تتحقق نتيجة النشاط إلا بعد انقضاء فترة تتمثل فى الفترة اللازمة لإنشاء المشروع، والفترة بين الشراء والبيع، بما ينطوى عليه ذلك من تعرض لدرجة من المخاطر وعدم اليقين.

آليتا العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال
للدكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح

وفى هذه الحالة فإن صاحب رأس المال النقدي يكون قد قام بدور المنظم وتحمل وحده المخاطر وعدم اليقين المتضمن فى النشاط الذى يمارسه، ومن ثم فإنه يحصل على الربح كله الذى يتكون فى هذه الحالة من عائد وظيفي وعائد متبقي لكل من رأس المال والتنظيم. وحتى فى الحالات التى يمكن أن يحصل فيها صاحب رأس المال النقدي على عائد محدد سلفاً، كأن يشتري آلة ماء، ويؤجرها للغير مقابل عائد محدد ثابت متفق عليه، فإن العائد النهائي له يكون أيضاً احتمالياً ومشتركاً.

ذلك أن صاحب رأس المال النقدي عندما يحول رأسماله إلى رأس مال عيني، ويؤجره للاستخدام فى نشاط معين، يكون قد إتخذ قراراً تنظيمياً وتحمل المخاطر المتضمنة فى هذا القرار والمتمثلة، أساساً، فى تحويل رأس المال إلى شكل أقل سيولة وفى مخاطر التقادم الفني، والتى يمكن أن تتعكس على العائد الإجمالي المتحقق على مدى العمر الافتراضي للآلة، فضلاً عن أن هذا العائد يخصم منه تكاليف استهلاك الآلة. ومن ثم يمكن القول أن عائد صاحب رأس المال النقدي يكون فى النهاية عائداً احتمالياً ومشتركاً مع الجهود التنظيمية.

والنتيجة التى يمكن أن نخلص إليها عائد رأس المال النقدي، فى الاستخدام المدر للعائد، هو عائداً احتمالي ومشترك مع الجهود التنظيمية. وفى ضوء ذلك فإن آلية العائد الاحتمالي المتغير يمكن أن تكون فى موقف أفضل، فى هذا الصدد، فيما يتعلق بعدالة التوزيع. فالعائد الثابت المحدد سلفاً يمكن ألا يتناسب مع الطبيعة الاحتمالية والمشاركة لعائد رأس المال النقدي.

فإذا سلمنا جدلاً بإمكانية أن يعكس العائد الثابت متوسط النصيب النسبي العادل لرأس المال النقدي من العائد الصافي المتوقع على الاستثمار، بما

يحقق التقسيم العادل لهذا العائد بين رأس المال والتنظيم، فكيف يمكن أن يحقق ذلك العدل حال اختلاف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع بالزيادة أو بالنقص؟، لماذا في ظروف عدم اليقين المصاحبة للنشاط الاقتصادي يتحدد عائد ثابت لرأس المال النقدي من عائد احتمالي بطبيعته؟ والحقيقة أن هذه التساؤلات لا محل لها في الاقتصاد الإسلامي.

ففي الاقتصاد الإسلامي، وفي ظل آلية المشاركة، يشترط لكل من رأس المال والتنظيم، في أول المدة، نصيبا نسبيا من العائد الصافي المتوقع للنشاط محل الاعتبار^(٣)، بينما يحصل كل منهما، في آخر المدة على هذا النصيب النسبي ولكن محتسبا على أساس من العائد الصافي الفعلي لا المتوقع^(٤) الأمر الذي يتناسب مع طبيعة عائد رأس المال النقدي من حيث كونه عائدا احتماليا، ومشاركيا مع الجهود التنظيمية.

(٣) وعلى هذا الأساس يتم احتساب تكلفة التمويل لأغراض تخصيص رأس المال النقدي بين الاستخدامات البديلة في أول المدة.

(٤) على هذا الأساس يتم احتساب عائد التمويل لأغراض التوزيع في آخر المدة.